

الموضوع: تقرير التأكيد المستقل لمساهمي بنك الاهلي ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ:

- تأكيد محدود حول التقرير السنوي لمجلس إدارة المجموعة حول الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

في القسم (١) من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره حول الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا إسترعى إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، المذكورة في القسم (١) من تقرير حوكمة الشركات السنوي لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال المجموعة لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد رقم (٣٠٠٠) (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا من أجل الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هناك أي شيء قد إسترعى إنتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة في القسم (١)، ككل، لم يتم إعداده من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة. إن تشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى إمتثال المجموعة بهدف إستنتاج تأكيدنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول و بحيث تكون أقل منها وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا كان قد تم القيام بمهام التأكيد المعقول. لم نقوم بإجراءات لتحديد إجراءات إضافية التي كان من الممكن القيام بها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات تأكيدنا المحدود بشكل أعلى إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى الداعمة لفهم إجراءات المجموعة المتبعة لتحديد متطلبات تشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة ("المتطلبات") والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بملاحظة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات.

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي بنك الاهلي ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

القيود الكامنة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود كامنة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود الكامنة لخصائص النوعية في تطبيق تشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة تعتمد، العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت في تطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية، على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم فيما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الإحتفاظ بدليل التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد بإستقلاليتنا عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني ومتطلبات قواعد السلوك المهني ذات الصلة في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وإلتزمنا بالمسؤوليات الأخلاقية وفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي ولكن لا يتضمن تقرير أعضاء مجلس الإدارة حول الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المذكور في القسم (1) ("بيان أعضاء مجلس الإدارة") والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة تبدو خاطئة جوهرياً.

إذا ثبت لنا بناءً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وجود أخطاء جوهريّة بهذه المعلومات، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتاجنا أثناء قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي وجود خطأ جوهري ، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك المسائل إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي بنك الاهلي ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يسترعي إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة في القسم (١) من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

في الدوحة - قطر
٢٥ فبراير ٢٠٢٠

وليد سليم
شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق
المالية رقم (١٢٠١٥٦)